مسلسل الأجور مستمر:
كلنا على الوطن...
كلنا على العمل؟! صفحة ٣٠

مشكلة عائلية
حلها لدى مصارف
الاستثمار صفحة ٣٤

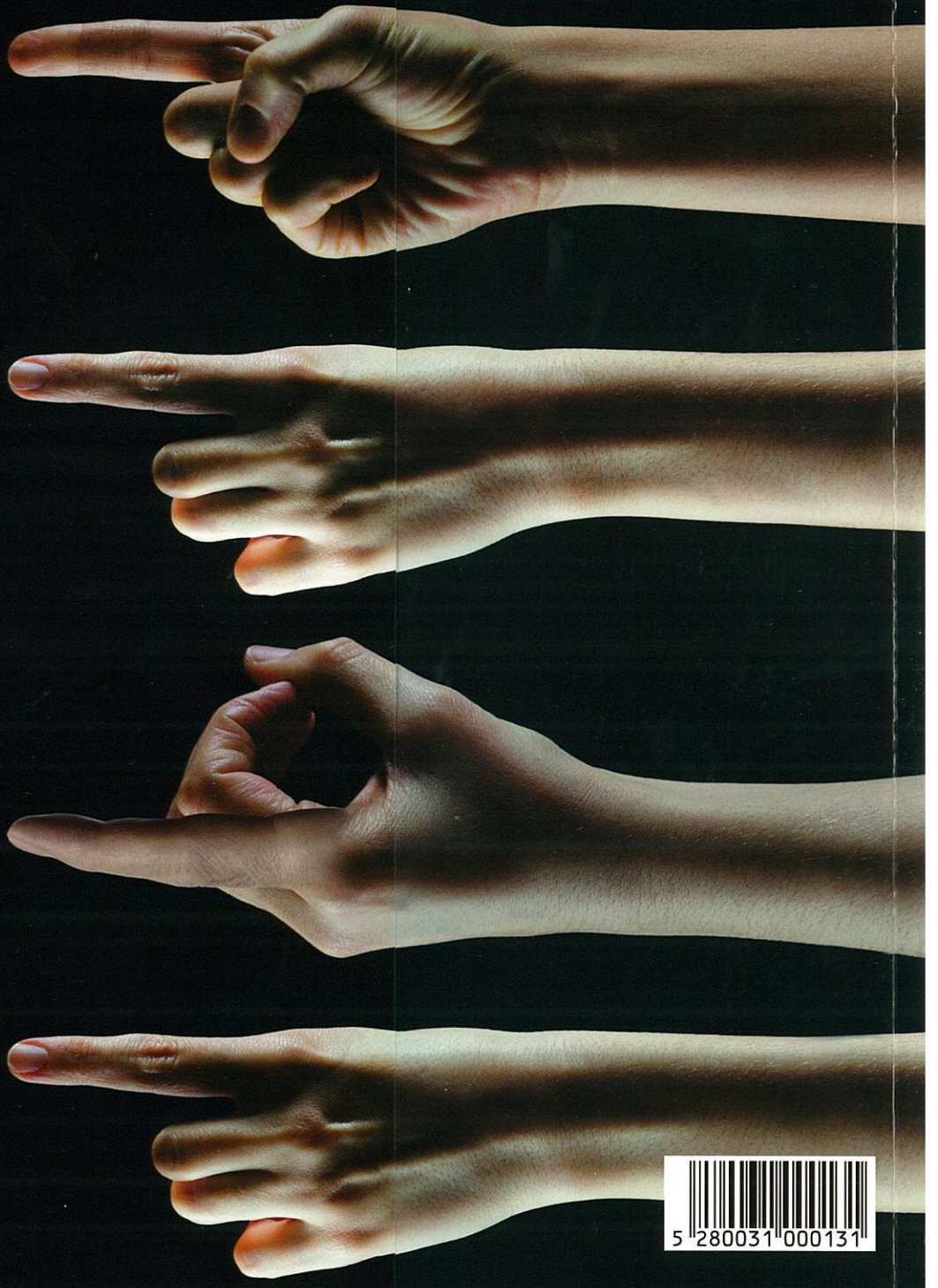
صناعة المنتجات
الورقية في مهب
الأزمات صفحة ٣٨

الاقتصاد اللبناني والعربي

غرفة التجارة
والصناعة والزراعة
بيروت وجبل لبنان

العدد ٥٤٨ - كانون الثاني ٢٠١٢

أسعار



5 280031 000131



رهان على اقتصاد وطن

لبنان قادر على أن يتحوّل نموذجاً للديمقراطية والتعايش المشترك في المنطقة، إذا ما توحّد الرأي فيه حول خطة اقتصادية جامعة تضع الحلول الناجعة لمعضلات طال أمدها

فشل

لبنان حتى اليوم في الخروج بحل سياسي ناجع يتيح لمواطنيه بناء ضمير وطني مشترك. يعزى القصور عن بلوغ هذا الهدف إلى أسباب رئيسيَّة عدة، من بينها حداثة استقلال البلاد، ونشوب الحرب الأهلية في منتصف سبعينيَّات القرن الماضي، وتعدد الأحزاب السياسية والمجموعات الدينية ذات وجهات النظر المختلفة، ودور القوى العظمى والقيادات الإقليمية في التأثير على النظام السياسي، وسيادة الإقطاعية والمحاباة والتعصب، فضلاً عن الإحباط الذي يلحق بالشباب نتيجة فقدانهم الثقة بوعود كل الأطراف السياسية.

لكن لبنان يحظى بفرصة استثنائية للتغلب على مشكلاته الآنفة الذكر وصون مستقبل أجياله. ويشكل الاقتصاد سبيلاً جامعاً أمثل لبلوغ الوعي الوطني الحقيقي، لكونه اللغة المشتركة الوحيدة التي يمكن أن يتوافق عليها كل اللبنانيين، طبقاً لفريد شهاب، الرئيس والمستشار لمجلس إدارة وكالة Leo Burnett الشرق الاوسط وشمال أفريقيا، ومؤلف الكتاب «رهان على ضمير وطن». يناقش الكتاب مقاربة جديدة للمشاكل التي يواجهها لبنان ويمهد الطريق لتعزيز التعاون بين بنيه، بما يفضي إلى بناء بلد مزدهر يستجيب لطموحات كل اللبنانيين.

إنّ بلوغ الاقتصاد الجامع مرهونٌ بتطبيق مجموعة من الشروط الملزمة. لا تزال السياسة في لبنان تتحكم بالاقتصاد. وبغية قلب هذه المعادلة، يتعيَّن «على الاقتصاد أن يكون بعيداً كل البعد عن التسييس، وعن كلّ تأثير خارجي، وأن يكون توافقياً وفي متناول جميع اللبنانيين، فيكون مصدر غنىً للجميع من دون تمييز، بعيداً عن الكارتلات وتحقيق الثروات الفاضحة»، على حد ما يكتب شهاب. وهو يضيف أنَّ ضمان استمرارية الاقتصاد يحتّم ضرورة توافر «الأفكار والخبرات والبنيان والهيئات والموارد والتماسك والانفتاح والثقة والإيمان والذكاء والطموح».

طبول القبائل جاهزة

تشكل وحدة الرأي العام دعامة إضافية لبناء اقتصاد وطني متين. فالمجتمع اللبنانيّ يشكو العديد من المشاكل الاقتصادية والسياسية

والاجتماعية، من بينها ارتفاع معدلات البطالة، واستشراء الفساد في المؤسسات العامة، وتفاقم الدين العام، وتنامي الهجرة، والخوف الدائم من وقوع حرب أهلية جديدة في أي وقت. ويلفت شهاب إلى أننا «بحاجة إلى الرأي العام حتى يقول علناً إن الحكومة لا تصغي للناس ولا تسهر على تأمين احتياجاتهم، وإن سلطتها تتكيّف مع الروح القبلية السائدة في مختلف أطراف النزاع، وتشجع المحسوبية والتحيز في سنّ القوانين وتنفيذها». ويضيف أننا بحاجة إلى «الرأي العام للمطالبة بإجراء تدقيق في أداء المسؤولين عن الإدارة في الدولة، أقله في مسألة الحقوق المدنية، وهي الإطار الوحيد الذي لا يُسيء إلى التوازن الهش الذي تقوم عليه أمتنا».

من الضروري وضع تصور اقتصادي يلتف حوله الرأي العام اللبناني بعيداً عن الهيمنة الحزبية والطائفية. ويعتبر النضوج الفكري للشعب اللبناني وطاقته الإبداعية في أعلى مراتب الجهوزية لتحقيق هذا الهدف، طبقاً لشهاب. وهو يؤكد على أن من شأن الرأي العام الموحد أن يتيح تدريجياً «توليد حركة شعبية تطالب بتحسين إدارة الدولة، ووضع خطة متينة للمستقبل وإتاحة المشاركة للشباب في القرار، والتوعية حول استغلال مواردنا وخلق فرص العمل، وتطوير التوجه المدني والمحافظة على البيئة وتقييم أداء العاملين في إدارة الدولة». ويضيف شهاب أن المشاريع الاقتصادية الكبيرة ستحل محل القضايا السياسية اليومية التي تقسمنا وتفرقنا، في حين أنه سيتم التعامل مع المشاريع الكبرى الضرورية لمستقبلنا بنزاهة وكفاءة وبإبداع أيضاً.

خطة خمسية

يقترح الكتاب خطة اقتصادية خمسيّة، قوامها تطوير البنى التحتية في مجالات الكهرباء والمياه والسكة الحديدية، فضلاً عن تحسين المشهد البيئي الحضري وإعطاء الأولوية للتثقيف المدني والمشاريع التعليمية والمعرفة التكنولوجية. كما يشترط ستة معايير ثابتة لإعداد الخطة الاقتصادية. يجب أولاً أن يتم تطبيقها على كل المناطق اللبنانية في وقت واحد، وأن تكون واقعية ومقنعة وقابلة للتنفيذ على الصعيد الاقتصادي، أي مجدية. كما يجب أن يتم تسويق الخطة إعلامياً بشكل مكثف. يكتب: «ينبغي شرحها شرحاً وافياً لجميع أفراد الأمّة، على أن يترافق ذلك مع اعتماد أساليب تفاعلية تتيح المشاركة بهدف تسجيل تمنّ أو نقد أو اقتراح أو معلومة تتعلّق بالخطة».

يتطلب إنفاذ الخطة الاقتصادية التأثير على صناع القرار. بالنسبة إلى المشاريع الكبرى، يقول شهاب إن صناع القرار يتمثلون «بالدولة والسفارات والإدارات والبلديات».

أما في ما يتعلق بالمشاريع المحددة والأصغر حجماً، فيتمثل صناع القرار «بالمجموعات المالية والأحزاب، والمنظمات المتخصصة وغير الحكومية، وصندوق النقد الدولي والمصارف الأجنبية أو المحلية والمستثمرين والناشطين، ووسائل الإعلام في البلاد». ويكمن المعيار الأخير في إدراك أهمية دور المجتمع المدني. ويؤكد الكتاب على أهمية الاقتصاد الإبداعي ضمن السياق الاقتصادي والمدني العام. تبرز العديد من المجالات التي يمكن من خلالها تطوير الاقتصاد الإبداعي، ومن بينها يذكر شهاب قطاع الاتصالات والتسويق والدعاية، والإنتاج السينمائي والتصميم وأنشطة أخرى متفرعة منه.

«تتكيف السلطة مع الروح القبليَّة السائدة، فتشجع المحسوبية والتحيز في سنّ القوانين»

هيئة مدنية جديدة

الاستثمار في قيادة الفكرة والابتعاد عن صورة مخلص البلد التي يمثلها القائد السياسي طريق مختصر إضافي لبلوغ الاقتصاد الجامع. ويوضح شهاب أن «الفكرة لا تموت، وهي محصنة ضد شرور الإنسان، إذا كانت جيدة تكون بناءة وجامعة وقابلة للتطور». ويضيف: «عند ولادتها، لا تكون الفكرة عظيمة، فإذا آمنا بها، نبلور قدراتها، فتتطور شيئاً فشيئاً وتتعزز وتتغذى من مشاركة أتباعها لتصبح لاحقاً فكرة عظيمة توحد وتستنبط الحلول وتنقذها».

تقدم كيانات على غرار Leo Burnett مثالاً واضحاً في هذا الإطار. فقد استبدلت فيها بحسب شهاب ثقافة «الأنا» بثقافة العمل الجماعي، وجرى التركيز بشكل أساسي على مبادىء «الابتكار، الابتكار الأفضل، الابتكار الدائم». وأدى ذلك إلى ولادة لغة جديدة بحسب شهاب، هي لغة الرسالة والتحفيز والعمل الجماعي، لم تكن موجودة من قبل.

يوصي الكاتب بإنشاء هيئة استشارية مدنية جديدة يدعمها كل اللبنانيين لإرساء دعائم الضمير الوطني الذي ينادي به. وهذه من شأنها أن تؤدي دوراً فاعلاً في تحقيق اقتصاد جامع. ويقترح أن تكون الهيئة في خدمة الدولة على أن يتم تصنيفها كمنظمة غير حكومية.

تعرف الهيئة المدنية الجديدة باسم المجموعة المدنية غير السياسية للتأثير، وتقوم على إنشاء مجلس حكماء يتكون من رجال ونساء لبنانيين مقيمين في لبنان أو في الخارج، «نجحوا في الحياة المدنية ويرغبون في المساهمة بولادة ضمير وطني من خلال المحور الاقتصادي والمدني».

يتمتع هؤلاء بحق الرقابة المستمرة على مجلس تنفيذي، يعين مديراً عاماً براتب، فيكون كما الأمين العام، على اتصال مستمر مع المجلس. ويشدّد شهاب أن على أعضاء المجلس أن «يسعوا إلى الاستقلالية الكاملة في التعبير وألا يعتمدوا أبداً على وسائل الإعلام المحلية أو على المحازبين المحليين». ويضيف أن عليهم «ابتكار عادات جديدة وأفكار مختلفة ورأي عام جريء يستدعي تغطية إعلامية مستمرة، وحدها شبكة مستقلة يمكنها أن تؤمنه»، مضيفاً أن «على هذه الشبكة أن تظهر كمنارة تهدف إلى نشر الفكر الاقتصادي والمدني الجديد».

قفزة إلى الأمام

يخصّص شهاب الفصل الأخير من كتابه لتفصيل رؤيته للبنان في العام ٢٠٣٠، ويقرأ النتائج التي ستترتب حينها عن صحوة الضمير الوطنيّ. يقول: «نحن في العام ٢٠٣٠، لبنان مهيأ للقفزة الكبيرة إلى الأمام. قفزة لا يحركها نشطاء معزولون بل يحركها نضج جديد لجزء كبير من الشعب اللبناني، بكل خصوصياته وبتعدد طوائفه». في هذا الوقت، تكون الهيئة المدنية قد بلغت سن العشرين عاماً تقريباً. يضيف شهاب أنها ستكون «تمكنت من الارتقاء إلى مستوى أعلى لتصبح مؤسسة ضمير، جديرة بالثقة والاحترام».

إذا نجحت هذه المبادرة، فما الذي يجنيه لبنان في نهاية المطاف؟ يقول شهاب: «نصبح نموذجاً سياسياً للديمقراطيَّة الحقيقيَّة». ويضيف: «النموذج الذي يطمح إليه كلّ الشباب العربي. نموذجٌ يستند إلى ثوابت اقتصادية وانسانية، بدون تحيّز، وبكل إنصاف، وبكل نزاهة».

– ليلى الرحباني

